

**مواضيع الأعمال الموجهة لمقاييس منهجية التعليق على النصوص القانونية والقرارات
القضائية**

السنة الثانية جدع مشترك، الأفواج / 16-15-07

الأستاذة: بوجريو ياسمينة

الموسم الجامعي 2019/2020

1- التعليق على نص مادة من القانون المدني (الماد 49، 106 من القانون المدني)

الجزائري (هذه المواد وزعت سابقا على الطلبة حسب كل فوج):

تطبيقا للمنهجية المدرosaة سابقا في التعليق على نص قانوني، يتم التطبيق العملي

بهدف ترسیخ قواعد منهجية التعليق واكتساب الطالب لآليات التحرير باستغلال

المعلومات النظرية في موضوع النص. ويمر ذلك عبر مرحلتين أساسيتين:

أولا- مرحلة تحضيرية: يتم فيها تحديد هوية النص ببيان مصدره، موقعه، تاريخ

صدره، الظروف المحيطة بصدوره

ثم التحليل الشكلي للنص من خلال شرح المصطلحات وتحديد أسلوب النص من

حيث اللغة والبناء المطبعي، والتحليل الموضوعي باستخراج الفكرة العامة التي يدور

حولها النص والأفكار الأساسية التي تساعده في وضع الخطة.

ثانيا- مرحلة تحريرية: بعد القيام بالخطوات السابقة يقوم الطالب بوضع خطة

لتحليل والتعليق على موضوع النص، ويشرع في مناقشة القواعد التي أتى بها النص

مع تدعيم تحليله ووجهات نظره بالأراء الفقهية والنصوص المقارنة والصعوبات الفعلية

التي تواجه تطبيق النص، لينتهي في الأخير إلى خاتمة يضع فيها نتائج الدراسة

وال المقترنات الشخصية سواء بتعديل النص أو إثرائه أو غير ذلك.

2- منهجية التعليق على قرار قضائي:

يتم التطرق في هذا البحث للطريقة المنهجية المتبعة في التعليق على قرار قضائي،

1- الهدف من التعليق على قرار قضائي

فهم جوانب النزاع وتقييم القرار بمعنى أن يعقب على الحل الذي انتهى إليه القاضي

ويمكن تقييم القرار من خلال الإجابة على عدة تساؤلات كالتساؤل عما إذا كان تطبيق

القانون من طرف القضاة صحيحا وكذا ما إذا كان تفسير نص قانوني تفسيرا سليما من

طريقهم بالنظر إلى روح هذه النصوص، وحتى يتمكن الطالب من تقييم القرار ينبغي أن يكون

على علم بالقانون الوضعي وأن تكون لديه معلومات فقهية كافية وأن يكون على اطلاع على أحكام قضائية صادرة في الموضوع.

2-مكونات القرار القضائي:

تحتوي الأحكام القضائية على ثلاثة أجزاء

الجزء الأول: يسمى **الديباجة** وتحتوى للمعلومات الخاصة بالجهة القضائية التي فصلت في النزاع بالتعريف بالمتخاصمين وعنوانهم ومحاميهما إن وجدوا ورقم القضاة، تاريخ صدور القرار.

الجزء الثاني: ويسمى **صلب القرار**: يخصص للأسباب التي اعتمد عليها القاضي للفصل في النزاع والتي تسمح للوصول إلى الحل المناسب.

الجزء الثالث: يسمى **منطوق القرار** ويتضمن الحل للمشكل المطروح ونجد هذه الفقرة تحت عنوان لهذه الأسباب.

3-مراحل التعليق على قرار قضائي:

يمر التعليق بمرحلتين: مرحلة التحضير ومرحلة التحرير.
أ/ مرحلة التحضير (التحليل)

يقوم الطالب من خلال هذه المرحلة بقراره القراءة دقيقة ثم وصفه دون مناقشته ويستخرج العناصر التالية:

أ-1- الواقع:

يجب ذكر الواقع بإيجاز مع ترتيبها حسب حدوثها وهي كل الأحداث التي أدت إلى النزاع وينبغي إبراز الواقع الهامة والثابتة.

أ-2- الإجراءات:

وهي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع إلى غاية صدور القرار محل التعليق وينبغي وصف هذه الإجراءات حسب الترتيب الزمني مع الإشارة إلى الجهة القضائية

التي حدث أمامها مع ذكر الطرف الذي قام بإجرائه (المدعي، المستأنف، الطاعن)، وتاريخ رفعها مع ذكر منطوق الحكم وتاريخ صدوره

أ-3- الإدعاءات:

لكل طرف في الخصومة إدعاءات وحجج قانونية يحاول بها أن يدافع عن حقه ويجب ذكر كل الإدعاءات دون النظر إلى أهميتها أو صحتها. ويجب على الطالب التقيد بالإدعاءات المذكورة دون افتراض إدعاءات للطرفين.

أ-4- المشاكل القانونية:

تتمثل المشاكل القانونية في نقاط النزاع، وهي الأسئلة التي تطرح على القضاء من طرف المتخاصمين وعلى القضاة الفصل فيها، ويطرح المشكل في صفة استفهامية، إذ يتبعين على الطالب الرجوع إلى ادعاءات المتخاصمين والتقييد بالحل الذي انتهى إليه القاضي.

2- المرحلة التحريرية:

إن المرحلة التحريرية للتعليق على قرار تتطلب وضع خطة تناقش من خلال مقدمة، صلب موضوع، خاتمة.

أ- الخطبة:

إن الخطبة تحتوي على الإجابة على المشاكل المطروحة في القرار وبالتالي يجب أن تتمحور حول نقاط النزاع دون غيرها وتقسم الخطبة على أساس المشاكل المطروحة في القرار والخطبة الثانية هي الخطبة المثلثى، وتكون العناوين مختصرة وتعبر عن المحتوى ذاته. وتكون متسلسلة يحترم فيها الطالب قواعد المنطق ويحترم التنظيم الذي وردت في إطاره النقاط المشار إليها.

ب-المناقشة: بعد إعداد الخطبة تبدأ مرحلة المناقشة

- المقدمة:

بعد الإشارة إلى تمهيد يشير فيه الطالب إلى أهم النقاط التي أشار إليها القرار بإيجاز شديد، يشرع مباشرةً بذكر كل العناصر التي تكون سابقاً أي الواقع، الإجراءات الإدعاءات، المشاكل القانونية المطروحة وأخيراً الخطة دون أن ينسى تبريرها، وبخصوص الطالب فقرة لكل عنصر مع ربط الفقرات بجمل مفيدة، حيث يكون النص متاماً.

- صلب الموضوع:

تكون دراسة صلب الموضوع بمناقشة كل نقاط النزاع التي تضمنتها الخطة فيتناول الطالب كل النقاط بالترتيب المشار إليه في الخطة ويكون بشرح وتقييم الحل الذي انتهى إليه القاضي (إبداء الرأي الشخصي مع الأساسي القانوني)، وعلى هذا الأساس ينبغي على المعلم على القرار الرجوع إلى المعلومات النظرية المتعلقة بالموضوع، دون سردها بصفة مفصلة وإنما بتقديم نقاط النزاع التي قام بحصتها، بحيث يرجع إلى مضمون القرار وإلى الجانب النظري بصفة منتظمة ونشير أيضاً إلى الحذر من نقل كل القرار بصفة آلية بمعنى تكراره. ويتبعين على الطالب إبداء رأيه سواء بالموافقة أو دون ذلك مع التبرير في الحالتين ويستعين في ذلك بالحلول القضائية لاسيما تلك الصادرة عن المحكمة العليا سواء قبل أو بعد صدور القرار محل التعليق دون أن ننسى الاستعانة برأي الفقه.

الخاتمة:

يشير الطالب من خلال الخاتمة إلى الأثر الذي يرتبه الحل الذي انتهى إليه القاضي مع الإشارة طبعاً إلى النتائج التي توصل إليها خلال التعليق.

3-نموذج عن التعليق على قرار قضائي:

يتم في هذا البحث القيام بتمرين عملي يتضمن التعليق على قرار صادر عن المحكمة العليا، بمعنى تحليل وتقدير حل لنزاع قانوني تم وفق قواعد القانون الخاص.

4-نموذج عن التعليق على قرار صادر عن مجلس الدولة: يهدف هذا الموضوع إلى تنويع الإشكالات القانونية التي كانت موضوع حكم أمام القضاء، إذ يتم تحليل قرار تم البت فيه استناداً لقواعد القانون العام.